المنتدى الإقليمي العربي بشأن مبادرات تمويل العمل المناخي

آمال الشيخ
باحثة بالهيئة العامة للاستعلامات

مكان الانعقاد: العاصمة اللبنانية بيروت

تاريخ الانعقاد: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢

عنوان المؤتمر: المنتدى الإقليمي العربي بشأن المبادرات المناخية لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» المنتدى الإقليمي العربي بشأن المبادرات المناخية لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة وذلك بمقر الأمم المتحدة بالعاصمة اللبنانية بيروت، والمنتدى هو واحد من خمسة منتديات إقليمية تنظّمها الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين مع روّاد الأمم المتحدة رفيعي المستوى لتغير المناخ، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، في سياق التحضيرات لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين.

تناول المنتدى الإقليمي العربي احتياجات الدول العربية من تمويل للعمل المناخي من أجل ضمان أمن المياه والطاقة والغذاء في ظل ظروف مناخية متغيّرة، ويجمع المنتدى بين عدد من الأطراف الفاعلة من القطاعين العام

والخاص في الدول العربية لمناقشة سبل تسريع وتيرة تمويل العمل المناخي.

أتاح المنتدى منبراً للحوار بين الوزراء وممثلين رفيعي المستوى من القطاعين العام والخاص والمجتمع الإنمائي الدولي الملتزمون بتمويل العمل المناخي في المنطقة العربية، فعلى صعيد القطاع العام ركز المنتدى على ثمانية بلدان عربية حددت المشاريع ذات الأولوية والقابلة للتمويل والمعنية بتمويل العمل المناخي، ويشمل المشاركون من القطاع العام وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى من الوزارات المسؤولة عن الشؤون المالية والتخطيط والمياه والطاقة والزراعة والبيئة من الأردن وتونس والجزائر والعراق وعمان ولبنان ومصر والمغرب.

على صعيد القطاع الخاص، استهدف المنتدى إشراك المستثمرين المؤسسيين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ويشمل أعضاء تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري، وشبكات القطاع الخاص، ومستثمرين مؤسسيين مثل صناديق المعاشات التقاعدية ومقدمي الخدمات المالية.

على صعيد المجتمع الإنمائي الدولي، تمت دعوة ممثلين عن بنوك التنمية المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية وشركاء التنمية، والمنظمات الخيرية الإقليمية والدولية التي تعمل على تعبئة التمويل للعمل المناخي، وذلك للمشاركة في المناقشات والمساهمة في هذه الجهود الإقليمية. شارك في المنتدى أعضاء من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخبراء دوليون معنيون وتسهيل الوصول إلى التمويل للعمل المناخي في الدول العربية.

وعرضت الدول الأعضاء خلال المنتدى المشاريع القابلة للتمويل التي من شأنها تسريع العمل المناخي، فضلاً عن أشكال مبتكرة من التمويل ومبادرات إقليمية يمكن أن تتيح الفرص لاستثمارات القطاع الخاص والتمويل المختلط وركّز المنتدى على تيسير التفاعل مع مجموعة واسعة من الشركاء وأصحاب

المصلحة لتسريع تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة وإتاحة فرص التمويل المختلط لمشاريع ومبادرات، وتحديد أوجه التعاون والفرص في مجال تمويل العمل المناخي لتسريع الوصول إلى الطاقة النظيفة وتقنيات كفاءة استخدام الطاقة وسبل ضمان الأمن المائي والغذائي، التي تمثل محفزاتٍ رئيسيةً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه في المنطقة العربية، كما ركز على الربط بين المستثمرين المؤسسيين والمموّلين من القطاع الخاص وشركاء التنمية بالحكومات وتيسير الحوار بشأن المشاركة في توفير فرص استثمارية تدعم الإجراءات ذات الأولوية في المنطقة.

الجلسة الافتتاحية

شارك في الجلسة الافتتاحية الدكتور محمود محيي الدين رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP ٢٧ والمبعوث الخاص لتمويل خطة عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ورولا دشتي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا وعدد من المسئولين وممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع الإنمائي الدولي.

شهدت الجلسة الافتتاحية مشاركة افتراضية من وزير الخارجية المصري سامح شكري، الرئيس المكلف لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين، وألقى شكري كلمة أكد فيها على ضرورة تحويل الالتزامات والاتفاقيات إلى مبادرات واقعية عبر شراكات تصنع قصص نجاح حقيقية في التعامل مع التغير المناخي، مع أهمية دعم التعاون ما بين اللجان الإقليمية الخمس بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والرئاسة المصرية للمؤتمر، خاصة فيما يتعلق بخفض الانبعاثات المسببة لتغير المناخ وتوفير التمويل اللازم لمواجهة تغير المناخ، لاسيما من الميزانيات المخصصة من الدول الأطراف والقطاع الخاص لتنفيذ مشروعات في مجال المناخ .

وخلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية، قال الدكتور محمود محيي الدين رائد المناخ أن مؤتمر الأطراف السابع والعشرين الذي سيعقد في شرم الشيخ في نوفمبر المقبل سيكون مؤتمراً للحلول العملية للمشكلات التي يواجهها العمل المناخي وفي مقدمتها التمويل، كما أوضح أن حجم التمويل الحالي لمشروعات المناخ أقل كثيراً من التمويل اللازم للعمل المناخي، كما أن مشاركة القطاع الخاص فيه لا تتجاوز ٣٪ فقط. وأعرب محيي الدين عن ثقته بأن العمل العربي المشترك والتعاون بين الدول العربية من شأنه إيجاد الحلول والتغلب على المعوقات وتحقيق أهداف المناخ، قائلاً إنه يتوقع أن يخرج المنتدى بمشروعات إقليمية فعالة قابلة للتمويل والتنفيذ. وأكد محيي الدين أن هناك مبادرات لتمويل العمل المناخي، مثل مبادرة تحالف GFANZ الذي تعهد بتمويل العمل المناخي بقيمة ١٣٠ تريليون دولار، لذلك فإنه من المهم تحديد مجموعة من المشروعات المؤثرة والقابلة للاستثمار والتنفيذ للتفاوض على تمويلها، موضحاً أن تمويل هذه المشروعات يجب أن يتم عن طريق الشراكات والاستثمار دون أن يتخذ شكل القروض والدين التي تمثل نحو ٦٢٪ من أساليب تمويل العمل المناخي.

من جانبها، دَعت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد، البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها، وقالت في رسالة مسجّلة إن المطلوب من البلدان المتقدمة أن تؤمّن ١٠٠ مليار دولار سنوياً كما وعدت، وتُضاعف تمويل إجراءات التكيف ليصل المبلغ إلى ٤٠ مليون دولار، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ الـ٢٦ في جلاسكو، وأضافت أنه يمكن للأدوات المالية المبتكرة أن تساعد كثيراً في هذا المجال، بما في ذلك المبادرات المختلفة مثل الآلية التي وضعتها الإسكوا لمقايضة الديون بتمويل العمل المناخي، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتآزر المانحين.

بدورها، قالت الأمينة التنفيذية للإسكوا، رولا دشتي، أن المنتدى العربي يمثل

فرصة عظيمة لإقامة شراكات وتسريع تعبئة التمويل المناخي على أساس الاحتياجات بما في ذلك القطاع الخاص، مؤكدة أن العمل المناخي الفعال يحتاج إلى تمويل مناخي مؤثر، منوهة بإنّ البلدان العربية تلقّت خلال العقد الماضي نحو ٣٤ مليار دولار من التمويل الدولي العام للمناخ، أي ما يقل عن ٧٪ ممّا هو مطلوب لتنفيذ المساهمات المحدّدة وطنياً لـ ١١ بلداً عربياً، وأضافت: «مطلوب المزيد من الالتزام بتمويل العمل المناخي، مع تركيز أكبر على التكيف، خصوصاً في قطاعي المياه والزراعة»، مؤكدة أن المنطقة تواجه حاليًا عبء ديون مرتفع تاريخي يبلغ ١,٤ تريليون دولار، فضلًا عن الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة وتداعيات جائحة كوفيد -١٩ والحرب في أوكرانيا.

الجلسة رفيعة المستوى حول تعبئة التمويل المناخي

شارك في الجلسة النقاشية الدكتور محمود محي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والسيد ناصر ياسين، وزير البيئة اللبناني، والسفير آن ديسمور، سفير مملكة السويد بلبنان، كما شارك افتراضيًا الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، والدكتور محمد معيط وزير المالية المصري، إلى جانب الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي.

شاركت د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالجلسة عبر الفيديو كونفرانس، وقالت إنه بحلول عام ٢٠٣٠ ، سيتكلف الأمر حوالي ٤٠٠ مليار دولار على الأقل لسد فجوة تمويل المناخ في المنطقة العربية، الأمر الذي سيتطلب العديد من الشراكات المعززة والاستثمارات، وكذلك تقديم حلول مبتكرة، واستعرضت السعيد عددًا من السياسات الرئيسية والمبتكرة التي وضعتها الحكومة المصرية حيز التنفيذ من خلال اتباع نهج تشاركي، وخلق بيئة مواتية للعمل المناخي، مشيرة إلى إطلاق وتطبيق معايير الاستدامة البيئية، حيث تمثل نسبة المشروعات الخضراء في الخطة الاستثمارية حاليًا

نسبة ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في خطة ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مع استهداف الوصول إلى ٥٠٪ من المشروعات الخضراء بنهاية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وحول صندوق مصر السيادي أوضحت السعيد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستسهم في تمكين الدول العربية من مواجهة تحديات حشد التمويل والموارد للتصدي لتغير المناخ، فضلًا عن مساهمتها في دعم جهود التكيف في المنطقة وتعزيز قدرتها على الصمود.

وحول مشروعات التخفيف؛ قالت السعيد إنه على الرغم من المساهمة في ٠,٧٪ فقط من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، فإن مصر لا تدخر جهدًا لتعزيز البرامج والمشروعات للتخفيف من انبعاثاتها، مشيرة إلى أنه في عام ٢٠١٥، أطلقت الحكومة «تعريفة التغذية» للطاقة المتجددة ، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع المهم، ونتيجة لذلك، تستضيف مصر الآن أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم في بنبان – أسوان، والتي تم تأسيسها من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص لأصحاب المصلحة المتعددين بتكلفة ٤ مليارات يورو، لتوليد ٢ جيجاوات من الكهرباء وتعمل على خلق فرص عمل لائقة للمجتمع المحلي في أسوان .

من جانبها استعرضت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي المصرية خلال الجلسة الجهود المصرية في مجال تسريع وتيرة التحول الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والإجراءات التي اتخذتها منذ عام ٢٠١٦ على مستوى الإصلاح الاقتصادي والهيكلي لتشجيع مناخ الاستثمار، والربط الدائم بين جهود التنمية والعمل المناخي من خلال تنفيذ المشروعات الصديقة للبيئة، كما تعمل الحكومة في الوقت الحالي على رؤية متكاملة لتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في المشروعات التنموية

وفي كلمته عبر الفيديوكونفرانس، استعرض وزير المالية الدكتور محمد معيط تجربة مصر في التمويل الأخضر، مؤكدا أن الوصول إلى التمويل الأخضر

وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا هي أمور هام لضمان كفاءة تنفيذ المشروعات الخضراء، وأضاف أن قمة (COP 27) سوف ينعقد على هامشها يوم للتمويل بحضور مجموعة من المؤسسات والجهات المعنية بتمويل المناخ، مؤكدا أنه سيكون بمثابة فرصة للدول للعمل من أجل الوصول للتمويل الأخضر بشكل أسهل، مشيرا إلى أن الهدف مناقشة الآليات والإجراءات اللازمة لتقليل تكلفة الاقتراض الأخضر وخصوصا للدول النامية بالإضافة إلى تبادل سياسات التمويل الأخضر لتعزيز التنمية المستدامة.

الجلسة الأولى: تحفيز العمل على التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ وتحقيق المنافع المشتركة

شهد المنتدى جلسة مخصصة لمناقشة سبل تحفيز العمل على التكيف مع آثار تغير المناخ وتحقيق المنافع المشتركة والتي تم خلالها عرض عدد من المشاريع ذات الأولوية في خطط العمل المناخي والتي تحتاج لتمويل، ومن بينها مشروع مصري لزيادة الصمود المناخي للقطاع الزراعي من خلال تحديث الممارسات في المزرعة وإنشاء نظام الإنذار المبكر للزراعة، حيث ناقشت الجلسة المشروع بمشاركة عبر الفيديو كونفرانس لمسئولين من وزارتي الزراعة والري والموارد المائية المصرية، وهو أحد المشاريع الواردة في استراتيجية مصر الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠.

كما ناقشت الجلسة مشروع لبناني طرحه وزير البيئة اللبناني ناصر ياسين ويتعلق بالوقاية من حرائق الغابات وإدارة الغابات والقدرة على الصمود والحد من مخاطر حرائق الغابات في النهر الكبير، وقال وزير البيئة اللبناني ناصر ياسين أن المشروع سيعزز الاستخدام المستدام واستعادة المناظر الطبيعية المتدهورة وزيادة الغطاء الحرجي في لبنان مع تلبية الاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للإدارة المستدامة للغابات.

وطرحت فايزة دحلب، مديرة التغيُّرات المناخية في وزارة البيئة والطاقة المتجددة

بالجزائر مشروع إدارة الأراضي وترميمها في مستجمع سد كدية أسردون؛ الإدارة المستدامة للنظم البيئية الطبيعية في مستجمع سد كاف الدير.

وشاركت العراق بمشروع «حلة – ديوانية للري» وقدمه زيد حمودي، من وزارة الموارد المائية العراقية، كما قدمت الأردن مشروعا حول «الزراعة المائية؛ توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في المدارس؛ الطاقة المتجددة في مشروع العقبة – عمان لتحلية ونقل المياه»، فيما شاركت عمان بمشروع «سدود الحماية من الفيضانات في الروضة والجفنين ووادي فدى ووادي الحلتي؛ إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الباطنة»، وناقشت تونس مشروعا عن « الترابط بين المياه والطاقة والغذاء من أجل الصمود؛ تحويل المياه الفائضة من شمال تونس إلى وسطها».

وعقب عرض المشاريع، علق عليها عدد من المسئولين بمؤسسات التمويل منها البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي وإحدى شركات التمويل البريطانية وإحدى مؤسسات التمويل الألمانية.

الجلسة الثانية: توسيع نطاق تمويل العمل المناخي للتخفيف من آثار تغيّر المناخ

خصص المنتدى الإقليمي الخاص بالمنطقة العربية لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة جلسة لبحث فرص توسيع نطاق تمويل العمل المناخي للتخفيف من آثار تغير المناخ، حيث بحثت الجلسة محفزات تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ وذلك بحضور مسئولين حكوميين وخبراء دوليين وممثلين لمؤسسات التمويل، واستعرضت الجلسة المشاريع ذات الأولوية في الخطط الوطنية للعمل المناخي ومن بينها مشروع مصري يتناول التبريد المراعي لكفاءة الطاقة في المباني ونظام النقل السريع بالحافلات بالطريق الدائري، كما قدمت الجزائر مشروعا حول «استخلاص الغاز المحترق على الشعلة في أوهانت وتين فوي تبنكورت وعين أمناس»، فيما طرحت الأردن

مشروعات عن الاقتصاد الأزرق وسبل العيش من خلال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وقدمت تونس مشروعا عن النقل الذكي.

وشهدت الجلسة مداخلات مع عدد من المسئولين الدوليين من بينهم مبعوث هولندا إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لشئون المياه والطاقة والغذاء ومسئول بالبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومسئولة ببنك ستاندرد تشارترد ومسئول بالبنك الإسلامي للتنمية.

الجلسة الثالثة: مبادرات وتدخلات للتكيّف مع تغيّر المناخ

تناول الجزء الأول من الجلسة مناقشة المبادرات والتدخلات من أجل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، حيث تمت مناقشة مبادرتا رئاسة مؤتمر الأطراف ٢٧ المصرية «العمل من أجل التكيف والصمود في قطاع المياه AWARE» و«الأغذية والزراعة من أجل تحول مستدام FAST»، كما تم تناول المبادرة العمانية «زراعة مليون شتلة من أشجار المانغروف»، والمبادرة التونسية «تعزيز قدرة السواحل على التكيّف مع تغير المناخ».

فيما تناول الجزء الثاني من الجلسة مشاورات بشأن زيادة قدرة مستجمعات المياه على التكيف مع تغير المناخ في لبنان وتمت مناقشة تدخلات مشروع حوض النهر الكبير ومستجمعات مياه نهر الكلب بلبنان.

الجلسة الرابعة: المبادرات الإقليمية لتعبئة التمويل من أجل العمل المناخي

ناقشت الجلسة المبادرات الإقليمية لتمويل العمل المناخي والتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتي تم خلالها عرض مبادرة مقايضة الديون بالعمل المناخي/ تآزر المانحين، والمبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجِّددة صغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية، وعرض مسئولين من البنك الدولي مبادرة المعرفة بمياه المشرق، الى جانب مناقشة استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته ٢٠٢٢-٢٠٣٠، كما ناقشت

الجلسة المبادرات الإقليمية والعابرة للحدود والمتعددة البلدان للتمويل المناخي، وعقب عرض المبادرات، علق عليها عدد من المسئولين من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

الجلسة الختامية:

تم خلال المنتدى التأكيد على ضرورة التركيز على فتح آفاق جديدة لتمويل العمل المناخي في الدول العربية، وشهد المنتدى العديد من النقاشات المتعلقة بتسريع تمويل المناخ، في ضوء الأزمات غير المسبوقة التي يواجهها العالم حاليا، والتي تضع تحديات اضافية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأشار بيان «المنتدى» إلى:

ان البلدان والمجتمعات الأقل مساهمة في أزمة المناخ تتأثر بشكل غير متناسب بآثار التغير المناخي وفي نفس الوقت لديها أقل الموارد للتكيف مع تلك الاثار السلبية. ونتيجة لذلك، قدمت منتديات التمويل الإقليمية الأربعة التي عقدت حتى الآن ٧١ مشروعا لتمويل المناخ عبر إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادي وغرب آسيا، حيث تم عرض ٢٨ مشروعا في بيروت خاص بغرب آسيا، بإجمالي استثمارات حوالي ٤,٧ مليار دولار أمريكي. من هذا المبلغ، تم تخصيص حوالي ٤ مليارات دولار أمريكي في الاستثمار للتكيف والصلابة في مواجهة اثار التغير المناخي، وحوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في الاستثمار للتخفيف من آثار تغير المناخ، وحوالي ٦٠ مليون دولار أمريكي للتخفيف والتكيف والصلابة.

تم تقديم العديد من المشاريع والمبادرات من مجموعة واسعة من القطاعات – من الزراعة إلى النقل بهدف تسريع التمويل المناخي وكذلك الوصول إلى الطاقة النظيفة وتقنيات كفاءة الطاقة والأمن المائي والغذائي.

يعتبر حشد هذا التمويل فرصة رئيسية للتعاون، من خلال التمويل المختلط

من قبل القطاعين العام والخاص بدعم ثنائي.

مع بقاء أيام على انعقاد قمة المناخ، تلعب الحكومة والقطاع الخاص والعمل الخيري أدوارا رئيسية في دفع التمويل المناخي اللازم لخطط التخفيف والتكيف اللازمة لكبح تأثير تغير المناخ في جميع أنحاء العالم.

ووفقا للتقارير الأخيرة التي تسلط الضوء على التأثير غير المتناسب لتغير المناخ على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا يمكن أن يكون هناك تراجع عن الالتزامات السابقة، فنحن نعلم ما يجب القيام به لمواجهة التحدي ولكن يجب أن نكون واضحين الآن بشأن كيفية تمويله.

من أجل تسريع تنفيذ تمويل المناخ في غرب آسيا، ناقش المستثمرون وممولي القطاع الخاص وشركاء التنمية مع الحكومات التأسيس المشترك لفرص الاستثمار لدعم الإجراءات الإقليمية ذات الأولوية.

وفي هذا السياق، قال محمود محيي الدين رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي: تمويل المناخ "غير كاف "حاليا لأننا نحتاج إلى ضعف المبلغ الحالي للتمويل و» لأن التفاوض يستغرق وقتا طويلا حتى يصل الى التنفيذ الفعلي، كما أنه «غير عادل» لأنه يطلب من البلدان الأكثر عرضة للتأثر بالمناخ أن تدفع ثمن أزمة لم تساهم فيها، وتحصل على نصيب ضئيل من التمويل لتحقيق أهدافها المناخية.

وأظهر التعاون بين الدول العربية والجهات الفاعلة غير الحكومية في غرب آسيا إمكانية إيجاد الحلول اللازمة لتسريع العمل المناخي، والتغلب على العقبات من خلال المشاريع الإقليمية الفعالة والقابلة للتطبيق والتي يتم حشدها من خلال التمويل لتحقيق الأهداف المناخية على المدى القريب وتنفيذ أهداف اتفاقية باريس. ويعقد المنتدى الإقليمي الخامس والاخير في جنيف، سويسرا ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢.